



# كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون المالي

## كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون المالي

يتسم التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء بأهمية كبيرة وذلك لتسهيل نقل رؤوس الأموال، وزيادة الثقافة المالية، وإدارة المخاطر المالية، والإشراف على المؤسسات المالية، وزيادة تنوع المنتجات، وتوسيع وتعميق الأسواق المالية.

### الأرقام المالية المختارة

#### • التمويل الإسلامي

ارتفع حجم أصول قطاع التمويل الإسلامي بنسبة 8.3% في عام 2017<sup>1</sup>. يقدر حجم الأصول الإجمالية للصناعة بمبلغ 2.05 تريليون دولار في عام 2017 (الجدول 1)، الذي كان يُقدر بنحو 1.89 تريليون دولار في عام 2017 و 1.88 تريليون دولار في عام 2016. تتكون صناعة التمويل الإسلامي من ثلاثة قطاعات رئيسية هي البنوك وأسواق رأس المال والتكافل. يُعد القطاع المصرفي الإسلامي هو العنصر المهيمن في صناعة التمويل الإسلامي. تُمثل الأصول المصرفية الإسلامية العالمية نسبة 75.97% من إجمالي أصول الصناعة، في حين يُمثل سوق الصكوك والصناديق الإسلامية والتكافل نسبة 19.51% و 3.25% و 1.27% على التوالي من صناعة التمويل الإسلامي في عام 2017.

الجدول 1: انهيار خدمة معلومات التمويل الإسلامي (IFSI) حسب القطاع والإقليم، مليار دولار أمريكي

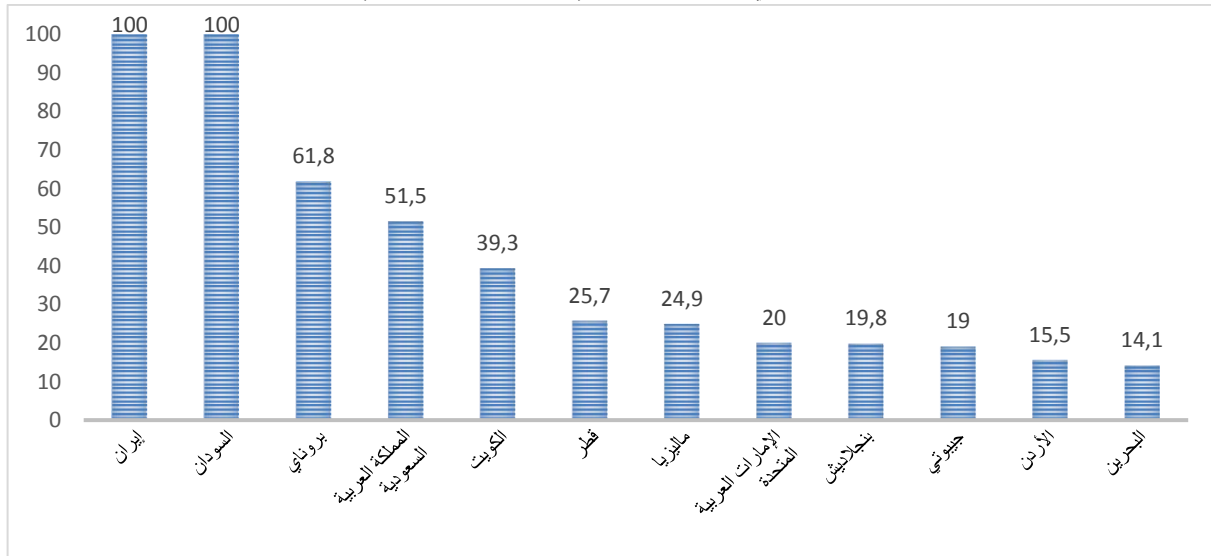
الإجمالي	مساهمات التكافل	أصول صناديق التمويل الإسلامية	الصكوك القائمة	الخدمات المصرفية الإسلامية	
499.6	3.3	24.8	239.5	232.0	آسيا
861.6	12.6	26.8	139.2	683.0	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
596.4	9.5	0.1	17.8	569.0	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية)
31.4	0.7	1.6	2.0	27.1	إفريقيا (باستثناء شمال إفريقيا)
61.3	0.0	13.3	1.5	46.4	أخرى
2,050.2	26.1	66.7	399.9	1,557.5	الإجمالي

المصدر: تقرير الاستقرار لخدمة معلومات التمويل الإسلامي لعام 2018

ملاحظة: بالنسبة لمصدر وتاريخ الإصدار يُرجى تفقد تقرير الاستقرار لخدمة معلومات التمويل الإسلامي لعام 2018

بلغ القطاع المصرفي الإسلامي أهمية<sup>2</sup> في القطاع المالي في 12 دولة عضوة، والتي تمثل نسبة 92% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية.

الشكل 1: حصة الأصول المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية (النصف الأول من 2016)



المصدر: تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018

<sup>1</sup> تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018

<sup>2</sup> حصة القطاع المصرفي الإسلامي من إجمالي القطاع المصرفي < 15%.

بلغ إجمالي إصدارات الصكوك العالمية نحو 92 مليار دولار في عام 2017، والمدفوعة بالإصدارات السيادية الكبيرة من إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بنسبة 23% مقارنة مع عام 2016<sup>3</sup>. كانت ماليزيا (37.9%)، المملكة العربية السعودية (33.1) واندونيسيا (6.1%) أكبر ثلاثة أسواق لإصدارات الصكوك من حيث الحجم في عام 2017<sup>4</sup>. بلغت قيمة مساهمات التكافل العالمية نحو 26 مليار دولار أمريكي<sup>5</sup> في عام 2016، المدفوعة بشكل رئيسي من الدول الأربعة الأولى والتي تمتلك 85% من إجمالي مساهمات التكافل: المملكة العربية السعودية (38%)، إيران (34%)، ماليزيا (7%)، والإمارات العربية المتحدة (6%). ارتفعت الأصول تحت الإدارة بنسبة 19% وبلغت 67 مليار دولار<sup>6</sup> على الرغم من الانخفاض في عدد الصناديق الإسلامية في عام 2017 بنسبة (1,161). استحوذت الدوائر الخمس الأعلى على نسبة 88% من صناعة الأصول تحت الإدارة في نهاية عام 2017، أي المملكة العربية السعودية (37.10%) وماليزيا (31.66%) وأيرلندا (8.62%) والولايات المتحدة (5.25%) ولوكسمبورغ (4.76%). يُشير هذا إلى أن عمليات الصناديق الإسلامية لا تزال محدودة حيث أن دوائر التمويل الإسلامي الرئيسية لديها قطاعات مصرفية إسلامية عميقة الجذور (مثل الإمارات العربية المتحدة وباكستان واندونيسيا والكويت وقطر). يتم توزيع النسبة المتبقية البالغة 12% من الأصول تحت الإدارة، بقيمة 8.4 مليار دولار على 29 دائرة قضائية أخرى (بما في ذلك المقرات الخارجية) (مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018).

### الجهود المبذولة برعاية الكومسيك: استراتيجية الكومسيك والتعاون المالي

وقد تم تنفيذ الجهود بهدف تعزيز التعاون المالي وبرعاية مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي وآلية تمويل مشاريع الكومسيك فضلاً عن منتدي البورصات لمنظمة التعاون الإسلامي ومنتدي مراقبي الأسواق المالية التابع للكومسيك ومنتدي المصارف المركزية للكومسيك-منظمة التعاون الإسلامي

#### - تمويل البنية التحتية عبر التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية (الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي)

للبنية التحتية أهمية خاصة بالنسبة لاقتصاد يعمل بصورة صحيحة، وتشجيع النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. ومع ذلك، يختلف الوضع العام للبنية التحتية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبياً ويتطلب استثمارات ضخمة. وبالنظر إلى مبادئها الاجتماعية والأخلاقية والتأكيد على تقاسم المخاطر والتمويل المدعوم بالأصول، وبذلك يُمكن لصناعة التمويل الإسلامي أن تلعب دوراً هاماً في توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية.

مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي تركز مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي على جوانب مختلفة من التمويل الإسلامي في اجتماعاتها الأخيرة. وفي هذا الصدد نظراً لأهمية هذه القضية، عُقد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل التعاون المالي (FCWG) في 28 مارس/أذار 2019 في أنقرة تحت عنوان "تمويل البنية التحتية عبر التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". أبرز التقرير البحثي المُعد لهذا الاجتماع بأن متطلبات الاستثمار للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حينما تتوفر البيانات، تُقدر بنحو 7.2 تريليون دولار أمريكي للفترة 2016-2040. فمع الاتجاهات الحالية، تُقدر الاستثمارات بقيمة 5.6 تريليون دولار أمريكي، مما سيؤدي إلى عجز قدره 1.6 تريليون دولار أمريكي.

3 تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018

Ibid.4

Ibid 5

Ibid 6

وفقاً للتقرير البحثي، حين جاوزت الأصول العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية 2 تريليون دولار أمريكي للفترة 2017-2018، كان إجمالي مساهمة القطاع المالي الإسلامي في تمويل البنية التحتية حوالي 120 مليار دولار أمريكي. وكما موضح في الجدول 2، تُقدر نسبة الأصول التي تذهب إلى قطاع البنية التحتية في قطاعات المصارف الإسلامية والتكافل والصكوك بنسبة 4.74% و 2% و 11.57% على التوالي.

### الجدول 2: إجمالي الاستثمارات المالية في قطاع البنية التحتية (2017-2018)

إجمالي الأصول (مليار دولار أمريكي)	النسبة المئوية المخصصة إلى البنية التحتية	استثمارات البنية التحتية عبر التمويل الإسلامي (مليار دولار أمريكي)
1,598.9	4.74	75.8
42.5	2.0	0.9
344.8	11.57	39.9
		3.12
		119.7

المصدر: تقديرات المؤلف

علاوة على ذلك، يوضح (الجدول 2) بأن مساهمة القطاع المصرفي الإسلامي في تمويل البنية التحتية محدودة للغاية. ففي الدول الخمس الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (إندونيسيا، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، نيجيريا والسودان) والتي تم تحليلها تفصيلاً في التقرير البحثي، لعب القطاع المصرفي الإسلامي دوراً صغيراً نسبياً في تمويل مشاريع البنية التحتية. وفقاً لذلك، تم استثمار 4.3% فقط من أصول المصارف الإسلامية في المتوسط في القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية. (الجدول 3)

### الجدول 3. أصول المصارف الإسلامية وتمويل قطاع البنية التحتية

الدول	الأصول المصرفية الإسلامية (مليار دولار أمريكي)	النسبة المئوية لإجمالي الأصول المصرفية الإسلامية	النسبة المئوية للاستثمارات في الصكوك	تمويل البنية التحتية (مليار دولار أمريكي)	النسبة المئوية للاستثمارات في القطاعات البنية التحتية
إندونيسيا	21,374.84	5.6	9.0	1,791.51	8.4
ماليزيا	172,265.39	30	13.1	7,538.21	4.38
نيجيريا	327.20	0.28	6.8	-	-
المملكة العربية السعودية	159,131.82	51.1	8.6	5,995.90	3.74
السودان	10,440.64	100	7.0	374.88	3.59

المصدر: المؤشرات المالية الإسلامية التحوطية والهيكيلية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (PSIFs)

أبرزت مجموعة العمل التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء على النحو التالي:

- الافتقار لوجود إطار قانوني وتنظيمي
- عدم وجود نماذج موحدة للعقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمشاريع البنية التحتية وصندوق تمويل البنية التحتية.
- نقص رأس المال البشري
- تقصير المصارف الإسلامية في استثمار مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل بسبب التزاماتها قصيرة الأجل والسيولة المطلوبة
- صغر حجم المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية
- عدم وجود نماذج مبتكرة لاستخدام الزكاة والوقف.

توصلت مجموعة العمل لمواجهة هذه التحديات وتعزيز استخدام التمويل الإسلامي في استثمارات البنية التحتية، إلى توصيات السياسة التالية:

- وضع إطار قانوني وتنظيمي لتوفير بيئة مواتية لتحقيق استثمارات كبيرة في البنية التحتية عبر التمويل الإسلامي.
- زيادة عدد وحصة المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية لتعزيز مساهمة التمويل الإسلامي في استثمارات البنية التحتية.
- تطوير البنية التحتية لأسواق رأس المال الإسلامي لتسهيل إصدار أنواع مختلفة من صكوك المشروع وغيرها من الأدوات لمشاريع البنية التحتية حسب الاقتضاء.
- تشجيع النماذج المبتكرة لاستخدام القطاع الاجتماعي الإسلامي (مثل الزكاة والوقف والصدقة) لتوفير خدمات البنية التحتية الاجتماعية (مثل التعليم والصحة) شريطة أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- بناء القدرات وتنمية رأس المال البشري لتنفيذ تمويل البنية التحتية الإسلامية.

تم إتاحة كافة التقارير للاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكومسيك على الإنترنت ([www.comcec.org](http://www.comcec.org)).

### آلية تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

تم دعم مشروعين للتعاون المالي في إطار تمويل مشروع الكومسيك في عام 2018. كانت نيجيريا بالمشاركة مع غامبيا وتوغو صاحبة المشروع الأول بعنوان "التدريب والمبادئ التوجيهية بشأن إصدار الصكوك". تم تنظيم برنامج تدريبي وورش عمل في نطاق المشروع في نيجيريا. تم تدريب الأشخاص الرئيسيين من الوكالات المرتبطة بالصكوك خلال البرنامج التدريبي على إصدار سندات الصكوك من إصدارها إلى إعادة بيعها في السوق الثانوي. كما ناقش المشاركون الإصدار الفعال للصكوك، في ورشة العمل، التي عُقدت في أبوجا بمشاركة ممثلين من وكالات الإصدار والمنظمين الماليين. تم إعداد تقرير للمشروع، تم فيه عرض نتائج ورشة العمل وبرنامج التدريب في نهاية المشروع.

نفذت تركيا المشروع الذي يحمل عنوان "تحسين حماية المستهلك المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة 11 دولة من الدول الأعضاء. هدف المشروع إلى تحقيق حماية مالية أفضل للمستهلكين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقييم وتوحيد أفضل الممارسات والخبرات الإدارية والاتجاهات الصاعدة في مجال سياسة الحماية المالية للمستهلك. عُقدت ورشة عمل دولية بمشاركة شركاء المشروع في اسطنبول، تركيا. ركز المشاركون خلال ورشة العمل على تحديد استراتيجية شاملة للحماية المالية للمستهلك من خلال تقييم وتوحيد أفضل الممارسات، والتجارة عبر الحدود وتسوية النزاعات، والخبرات الإدارية، والإجراءات المشتركة/المنسقة، والاتجاهات الصاعدة الأخرى في مجال سياسة حماية المستهلك. كما أعد فريق المشروع وثيقة استراتيجية للحماية المالية للمستهلك والتي تشمل نتائج ورشة العمل.

بموجب النداء المشاريع السادس لآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، الذي صدر في سبتمبر 2018، تم اختيار ثلاثة مشروعات للتمويل في مجال التعاون المالي. ستقوم موزمبيق بتنفيذ المشروع الأول تحت عنوان "بناء القدرات للتمويل الإسلامي في موزمبيق وغامبيا ونيجيريا". شركاء المشروع لهذا المشروع هم غامبيا ونيجيريا. يهدف المشروع إلى زيادة قدرات المهنيين العاملين في القطاع المالي من خلال تزويدهم بالمعرفة والتأهيل اللازمين لوضع إطار تنظيمي متين للترخيص والإشراف على المصارف الخالية من الفوائد بما في ذلك الخدمات المالية الإسلامية. لذا وفي هذا الصدد، سيتم تنفيذ برنامج تدريبي حول موضوعات التمويل الإسلامي الأساسية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة وما إلى ذلك في دولة موزمبيق. بالإضافة إلى ذلك، وبعد عقد البرنامج التدريبي، سيتم تنظيم ورشة عمل حول أهمية التمويل الإسلامي للنمو الاقتصادي وفرص العمل والإدماج المالي والحد من الفقر في الدول الشريكة.

ستقوم نيجيريا بمشاركة غامبيا وماليزيا بتنفيذ مشروع التعاون المالي الثاني بعنوان "أدوات إدارة السيولة الإسلامية للتنمية المستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية". يهدف المشروع إلى تطوير قدرة المصارف الإسلامية والجهات التنظيمية المالية نحو إدارة فعالة للسيولة وتطوير أطر للعمليات النقدية من خلال تطوير (الأصول السائلة عالية القيمة - HQLA) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وسيقوم فريق المشروع بزيارة دراسية إلى ماليزيا لاكتساب المعرفة والخبرة في إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في نطاق المشروع. وبعد عقد الزيارة، سيتم تنفيذ برنامج تدريبي حول الأدوات الإسلامية لإدارة السيولة في نيجيريا بمشاركة خبراء من الدول الشريكة.

ستقوم تركيا بمشاركة كل من الكويت وماليزيا وإيران وفلسطين وأذربيجان والمملكة العربية السعودية وتونس وجابون وجيبوتي والسنغال بتنفيذ مشروع تعاون مالي آخر بعنوان "تقييم أسواق الكومسيك للأوراق المالية العقارية والسيقات التنظيمية لتعزيز أسواق رؤوس الأموال". يهدف المشروع إلى البحث عن إمكانية إنشاء منصة لتداول الأوراق المالية العقارية بين دول الكومسيك من خلال فهم أنواع وهياكل السوق والسمات التنظيمية لسوق الأوراق المالية العقارية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، سيتم تنظيم ورشة عمل حول تقييم الجوانب السوقية والتنظيمية لسوق الأوراق المالية للكومسيك في تركيا.

- **الجهود المستمرة الأخرى برعاية الكومسيك:**
- **منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:** بدأ التعاون فيما بين البورصات في عام 2005 عملاً بالقرار المتخذ في الدورة العشرين للكومسيك. وعقد المنتدى 12 اجتماعاً حتى الآن. سيتم تنظيم الاجتماع الثالث عشر للمنتدى في 25 سبتمبر/أيلول 2019 في إسطنبول.
- حقق المنتدى بعضاً من المشروعات الهامة مثل مؤشر منظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى زيادة التعاون بين البورصات. كما عمل المنتدى في هذا السياق على "مبادرة بورصة الذهب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ووفقاً للقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، فمن المتوقع أن تقدم أمانة المنتدى الاستعدادات الفنية لإنشاء بورصة الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي وأن ترفع تقريراً إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك. تتوفر المعلومات التفصيلية عن أنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني [www.oicexchanges.org](http://www.oicexchanges.org).
- **منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك:** تأسس منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 2011 عملاً بالقرارات الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. عقد المنتدى سبعة اجتماعات حتى الآن. انعقد الاجتماع السابع لمنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 8 نوفمبر 2018 في أنقرة.

فيما يتعلق بمشروع البورصة العقارية، أُحييت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك علماً بالملاحظة التي قدمتها الأمانة العامة لمنتدى مراقبي أسواق المال التابع للكومسيك بشأن إنشاء منصة الكومسيك الإلكترونية العقارية/بورصة الكومسيك العقارية بين الدول الأعضاء المهتمة في منظمة التعاون الإسلامي، وطلبت من المنتدى/أمانة المنتدى الانتهاء من الاستعدادات القانونية والإدارية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء منصة الكومسيك الإلكترونية العقارية/بورصة الكومسيك العقارية قبل عقد الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

إضافة إلى ذلك، دعت الجلسة الدول الأعضاء المهتمة بالمشاركة بنشاط في تأسيس منصة الكومسيك الإلكترونية العقارية/بورصة الكومسيك العقارية ودعتهم إلى تحديد الجهات المُصرح لهم بها وإخطارهم لأمانة المنتدى قبل عقد الجلسة الخامس والثلاثين لاجتماع لجنة المتابعة بالكومسيك.

تتوفر التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني للمنتدى. ([www.comceccmr.org](http://www.comceccmr.org))

- **منتدى المصارف المركزية التابع للكومسيك-منظمة التعاون الإسلامي**  
قررت المصارف المركزية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مواصلة أنشطتها باعتبارها "منتدى المصارف المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك". أُحييت الجلسة الرابعة والثلاثون للكومسيك علماً بالبيان الصادر عن الاجتماع المذكور وكذلك القرار بشأن إنشاء "منتدى المصارف المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك". سيتم عقد الاجتماع الأول للمنتدى خلال الفترة من 22-24 سبتمبر/أيلول 2019 في تركيا.

-----  
-----